قرارات مجمع اللغة العربية
أصول اللغة وتحقيق الألفاظ والأساليب

الاستاذ محمد شوقي امين
رئيس التحرير للجنة الاصول

قدمت لجنة الاصول بالمجمع الى مؤتمره المنعقد فى فبراير سنة 1968 ما استقر عليه رايها فى جملة من اصول اللغة وفى عدة من الالفاظ والاساليب، واشتمل تقديمها على مذكرات وبحوث كتبها اعضاؤها فى الموضوعات المعروضة .

وقد اقر المؤتمر ما عرضته عليه اللجنة ، ونشر كاملا مع البحوث والمناقشات فى « مجموعة البحوث والمحاضرات » لمؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين.

فى اصول اللغة :

1 ـ اطلاق جواز الاشتقاق من اسماء الاعيان دون قيد الضرورة :

فى اثناء دراسة اللجنة لكلمة « متحف » وتعليل ضبط ميمها بالفتح على انها اسم مكان من التحفة ، استنادا الى قرار مجمعي فى الاشتقاق من اسماء الاعيان ، لوحظ ان القرار مقيد بالضرورة فى لغة العلوم . وتذاكرت اللجنة فى ذلك ، واصدرت القرار التالي :

وفيما يلي نصوص القرارات فى اصول اللغة وفي تحقيق الالفاظ والاساليب :

قرر المجمع من قبل اجازة الاشتقاق من اسماء الاعيان للضرورة فى لغة العلوم ، كما اقر قواعد للاشتقاق من الجامد .

واللجنة تأسيسا على ان ما اشتقه العرب من اسماء الاعيان كثير ، كثرة ظاهرة ، وان ما ورد من امثلة فى البحث الذي احتج به المجمع لاجازة الاشتقاق يربي على المائتين ، ترى التوسع فى هذه الاجازة بجعل الاشتقاق من أسماء الاعيان جائزا من غير تقييد بالضرورة .

2 ـ جواز لحوق تاء التانيث لصيغة «فعول» الصفة ، بمعنى فاعل وجمعها جمع تصحيح .

عرض على المؤتمر فى الدورة المتممة للثلاثين ان لجنة الاصول فى دراستها للتذكير والتانيث انتهت الى ما يأتي :

« لا يجوز ان تلحق التاء فعولا بمعنى فاعل للتانيث » ، فاقر المؤتمر ذلك .

ولكن المؤتمر بعد ذلك احال الى لجنة الاصول بحوثا لبعض الاعضاء العاملين والمراسلين، طالبوا فيها باجازة ذلك وهي :

ا) المسالة الثانية من بحث الاستاذ عبد الحميد حسن في مؤتمر الدورة 31

ب) المسالة الثالثة من بحث الاستاذ انيس المقدسي في مؤتمر الدورة 32

ج) بحث الدكتور ابراهيم انيس في مؤتمر الدورة 32 (مؤتمر بغداد) .

د) الاقتراح الثاني من بحث الدكتور مصطفى جواد في مؤتمر الدورة 33

وبعد ان درست اللجنة كل ما احيل اليها في هذا الموضوع ، وما قدمه في اثناء الدراسة الاستاذ الشيخ عطية الصوالحي والاستاذ عباس حسن من مذكرة مكتوبة انتهت الى ما يأتي :

يجوز ان تلحق تاء التانيث صيغة فعول بمعنى فاعل ، لما ذكره سيبويه من ان ذلك جاء في شيء منه، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من ان امتناع التاء هو الغالب ، وما ذكره السيوطي في « الهمع » من ان الغالب الا تلحق التاء هذه الصفات ، وما ذكره الرضي من قوله : « ومما لا يلحق التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث : فعول » .

ويمكن الاستئناس في اجازة دخول التاء على فعول بأن صيغ المبالغة كاسم الفاعل يمكن ان تتحول الى صفات مشبهة ، وعلى ذلك في حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن ان نلمح المعنى الاصلي لها وهو المبالغة فتدخل عليها التاء ، جريا على قاعدة دخول التاء في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة للتانيث .

وعلى هذا يجري على تلك الصيغة ــ بعد جواز تانيثها بالتاء ــ ما يجري على غيرها من الصفات التي يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء ، فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث .

3 ــ جواز صوغ « فعيل » للدلالة على المشاركة :

احيل الى لجنة الاصول بحث قدمه الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع المراسل في مؤتمر الدورة 33 ، وقد حوى البحث جملة اقتراحات بني الاقتراح السادس منها على زهاء اربعين مثالا على زنة فعيل مصوغة من الافعال التي تقبل الاشتراك والمنافسة والمقابلة والمضادة والمساواة ، كالجليس والنديد والكليم والخصيم والمثيل والاكيل والخليل والخليط. وغاية الاقتراح الصوغ على هذا الوزن عند الحاجة .

وقد نشر بحثه في « مجموعة البحوث والمحاضرات » للدورة 33 . وقد راجعت اللجنة ما اورد الباحث من الامثلة ، وما اضافته من نظائرها ، ولاحظت ان بعضه ماخوذ من فعل ، وبعضه من فاعل، وان الباحثين العلميين ربما ساغ لهم ان يستعملوا وزن فعيل ليكون ايسر اصطلاحا من المفاعل ، وان كان قد شاع في الاستعمال : المفاعل الدري والمعامل الرياضي .

وانتهت اللجنة الى ما يأتي :

يصاغ « فعيل » لمعنى المبالغة او الصفة المشبهة ، كما يدل على المشاركة ، وعلى ذلك يجوز صوغ « فعيل » للدلالة على الاشتراك من الافعال التي تقبل ذلك ، وقد سمع من امثلته في فصيح العربية ما يجيز القياس عليه .

في تحقيق الالفاظ والاساليب :

1 ــ قدم الاستاذ الدكتور محمد كامل حسين عضو المجمع الى المجلس بحثا له بعنوان « اخطاء اللغويين » وذلك بجلسة 2 \ 5 \ 1966 ، ووزع البحث على الاعضاء بجلسة 16 \ 5 \ 1966 وقد احاله المجلس الى لجنة الاصول ونشر نصه في الجزء الثاني والعشرين من المجلة .

2 ــ وقد عرض الاستاذ الباحث لموقف اللغويين من اثر الذوق والاستعمال في تطور اللغات ووضعهم المبنى قبل المعنى ، والصيغة فوق الدلالة ، وبذلك تخلف التفكير اللغوي عن مسايرة التقدم الفكري وتضمن البحث مناقشة في معنى الفصيح والافصح والشاذ ، وفي غضون البحث ذكرت امثلة من الالفاظ والاساليب للتدليل والبيان ، وختم البحث بسرد لما سجلته كتب فقه اللغة من الكلمات في احوال اللين وصوره واطواره وما يطرأ عليه من تغيرات ، واكثره مما لا وجود له في الواقع ، فالمعاني التي ذكرها اللغويون للكلمات من وضعهم ، وليست مما يجري في الاستعمال في راي الاستاذ الباحث .

3 ــ وبعد ان درست اللجنة البحث ، تبين لها ان الاستاذ الباحث قد افاض في مسائل كلية ،

وبسط آراءه فيها ؛ وان هذه المسائل مجال رحيب لتداول الراي وتنازع القول ، وليست مما يمكن البت فيه بقرار حاسم وحكم فاصل . ولكن ما جاء في البحث من امثلة الالفاظ والاساليب هو الذي يتسنى اجالة النظر فيه والوصول الى قرار .

وعلى هذا رات اللجنة ان تدرس : ضبط كلمة « متحف » ، وتعليل ضبط « حدث » في تعبير «ما قدم وما حدث» وتحقيق استعمال كلمة «التبرير» وتحقيق استعمال « تقدم الى فلان بكذا » ، اى قدمه اليه او طلبه والتمسه ، وتحقيق استعمال « مفاعل » كمكايد ومكائد ، وتحقيق استعمال كلمة « سواء » مع « أم » ومع « أو » بالهمزة وبغيرها ، وتحقيق استعمال كلمة « التقييم » بمعنى التقويم اى بيان القيمة .

وقد ناقشت اللجنة في هذه الالفاظ والاساليب، واصدرت في كل منها قرارها بعد ان نظرت فيما كتب الاستاذ الباحث في شانها ، وفيما قدمه كل من الاستاذ الشيخ عطية الصوالحي والاستاذ عباس حسن من مذكرة مكتوبة ، وهذا تفصيل القرارات :

(أ) ضبط كلمة « متحف » :

كلمة متحف بضم الميم صحيحة من حيث القياس ومن حيث المعنى ، للدلالة على مستودع التحف ، والفعل اتحف ليس مقصورا على معنى اعطاء تحفة ، بل يصح ان يكون معناه ايضا عرضها للاطلاع عليها . وبناء على قرار المجمع جواز الاشتقاق من أسماء الاعيان ، واقراره قواعد الاشتقاق من الجامد ، وما تراه اللجنة من التوسع في جواز الاشتقاق من اسم العين دون تقيد بالضرورة العلمية واستئناسا بان وجود الثلاثي المزيد في الفعل يشعر بالمجرد منه، تقرر اللجنة انه يجوز أن يؤخذ من « تحفة » بمعنى شيء يقدم للالطاف فعل ثلاثي من باب نصر ، ومن مصدره يؤخذ اسم مكان على وزن مفعل ـ بفتح الميم والعين ـ فتكون كلمة « متحف » ـ بفتح الميم والحاء صحيحة في الاستعمال بالمعنى المتعارف الآن بمكان ايداع التحف او عرضها .

ب) تعليل ضبط « حدث » في تعبير « ما قدم وما حدث » :

1 ـ من فصيح العربية ما ورد من عبارة « اخذني من الامر ما قدم وما حدث » اى ملكني الهم قديمه وحديثه . وقد جاء فعل « حدث » في هذه العبارة مضموم الدال ، ونص اللغويون على ان الدال في حدث لم تضم الا في هذا الموضع ، وذلك لمكان قدم ويعبر عن ذلك احيانا بالازدواج واحيانا بالاتباع. ومثله في فصيح العربية كثير .

2 ـ وقد تناول نقاد اللغة بالبحث ما ورد من امثلة ذلك وناقشوا ما قيل في تخريجها فقبلوا بعضا وانكروا بعضا في تمحيص وتدليل ، ولم يكن فيما انكروه تخريج ضم الدال في « حدث » من تلك العبارة المأثورة .

3 ـ واما القول بان اللغويين اغفلوا المعنى في تفسير هذه العبارة ، وان هناك بابين لحدث : باب فعل بضم الدال وهو من الحداثة ، وباب فعل بفتحها وهو من الحدوث ، فذلك لا سند له في نصوص اللغة ولا في شواهد الاستعمال . وقد اثبت اللغويون فعل حدث من باب نصر ، وذكروا لمصدره الحدوث والحداثة معا ، ومعناه : وجود شيء كان معدوما او نقيض القدم ، وكذلك ابتداء الامر وطراءته . ومنعوا ان يستعمل فعل حدث بضم الدال الا مقترنا بالفعل قدم ، كما سلف القول .

4 ـ على انه يتسنى تخريج استعمال «حدث» بضم الدال مستقلا ، باعتبار انه من باب تحويل الفعل الى فعل بضم العين ، لافادة المدح او الذم او المبالغة مع اشرابه معنى التعجب ، ويقصد به الالحاق بالغرائز كما يقال : علم الرجل اي صار العلم ملازما له كانه سجية فيه . وقد أجاز النحاة في كل فعل صالح للتعجب منه استعماله على فعل بضم العين بالاصالة أو التحويل اذا أريد التعجب مدحا او ذما او مبالغة .

ج) تحقيق استعمال كلمة « التبرير » : في المعجم : « برحبه : قبل ، وتضعيفه برره : جعله مقبولا»،ومن ثم ترىاللجنة اجازة ما شاع من استعمال التبرير في معنى التسويغ استنادا الى قرار المجمع في قياسية تضعيف الفعل للتكثير والمبالغة .

د) تحقيق استعمال « تقدم الى فلان بكذا » ، اى قدمه اليه ، او طلبه ، او التمسه :

ترى اللجنة ان اصل معنى « تقدم اليه » : دنا منه واقترب ، وقد استعمل في معان منها قولهم : تقدم فلان الى فلان بكذا ، وهما متساويان ، او المتقدم أولى ، ويكون المعنى طلب منه او التمس ، ومنها قولهم : تقدم الى فلان بكذا ايضا ، والمتقدم اعلى منزلة ، معناه حينئذ : امره به ، وهذا كما يفرق في صيغة الامر بين الامر والدعاء والالتماس بالنظر الى

حال المتكلم مع المخاطب ، والتعبير على هذا صحيح في المثنيين .

هـ) تحقيق استعمال « مفاعل » بقلب اليـــاء همزة كمكايد ومكائد :

ترى اللجنة جواز الحاق المد الاصلي في صيغة مفاعل بالمد الزائد في صيغة فعائل . وعلى هذا يجوز في عين مفاعل قلبها همزة ؛ سواء اكان اصلها واوا أم ياء فيقال : مكايد ومكائد ، ومفاور ومفائر .

و) تحقيق استعمال « سواء » مع « أم » ومع « أو » بالهمزة وبغيرها :

يجوز استعمال « ام » مع الهمزة وبغيرها ، وفقا لما قرره جمهور النحاة . واستعمال « او » مع الهمزة وبغيرها كذلك على نحو التعبيرات الآتية : سواء علي احضرت ام غبت ـ سواء علي حضـرت ام غبـت ـ سواء علي احضرت او غبت ـ سواء علي حضـرت أو غبت . والاكثر في الفصيح استعمال الهمـزة وأم في اسلوب سواء .

ز) تحقيق استعمال كلمة « التقييم » بمعنى التقويم ، اى بيان القيمة :

الياء في كلمة « قيمة » اصلها واو ساكنة مكسور ما قبلها وكذلك كلمة « ديمـة » من الدوام وهيـد من العود . والاصل في الاشتقاق من امثال هـذه الالفاظ ان ينظر الى اصل الحرف ، كما قال العـرب في بعض الاستعمالات . دومت السماء الا ان العرب ربما قطعوا النظر من اصل حرف العلة ، ونظـروا الى حالتـه الراهنة ، كما قالوا : ديمـت السمـاء في بعـض الاستعمالات وكما قالوا : عيـد الناس ، اذا شهدوا العيد ، ولم يقولوا في هذه الكلمة : عود الناس تحاشيا عن توهم انها من العادة . وعلى ذلك يجوز ان يقال : قيم الشيء تقييما بمعنى حدد قيمته ، للفرقة بينـه وبين قوم الشيء بمعنى عدله . وقد جاءت المعاقبـة بين الواو والياء المشددتيـن للتخفيف في امثلـة من كلام العرب يستانس بها في قبول ذلك .